وأما الثاني فهو أن الزمان هو مقدار الحركة لأنه ثبت أنه مقدار فهو إما أن يكون مقدارا للجسم أو لهيئة من هيئاته القارة أو لهيئة الغير القارة لأن المقدار ليس إلا الجسم وهيئاته ولا يجوز أن يكون مقدار الجسم أو الهيئة القارة لأن الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدارا للجسم أو الهيئة القارة لزم أن يكون غير القار مقدارا للقارة وهو محال لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره اللازم فإن مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وإنه محال وإذا ثبت أنه ليس مقدارا للجسم ولا للهيئة القارة تعين أنه مقدار الهيئة الغير القارة والهيئة الغير القارة للجسم ليس إلا الحركة فالزمان مقدار الحركة وأما الثالث فهو أن الزمان لو لم يكن سرمديا لزم أن يكون له بداية أو نهاية وهما محالان أما الأول فلأنه لو كان له بداية لزم أن يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية إذ عدم الشيء لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون إلا بالزمان فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم أن يكون للزمان زمان وهو محال وأما الثاني فلأنه لو كان له نهاية لزم أن يكون عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية وهو محال بمثل ما مر من البيان وإذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المط ولقائل أن يقول القبلية الزمانية أي التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة إليه لا نسلم أن يكون للزمان زمان فإن بعض أجزاء الزمان قبل البعض الآخر قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا لا يستلزم أن يكون للزمان زمان لأنا نقول القبلية والبعدية

اللتان لا يجتمعان إما لكونهما بالذات لأجزاء الزمان وإما لكونهما لغيرها فإنما هو بواسطة وقوعه فيها فالزمان وعدمه إن اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية فهذا الاتصاف إما أن يكون لأنهما من أجزاء الزمان أو لأنهما واقعان فيها والأول ممتنع والثاني أن يكون الشيء وعدمه جزئين له وهو بين الاستحالة بعين الثاني وإما أن يكون الزمان الثاني عين الزمان الأول وهذا أيضا محال لاستلزامه كون أجزاء الشيء ظرفا له ولعدمه واستحالته ظاهرة أو غيره فيلزم أن يكون الزمان وعدمه واقعين في زمان آخر مغاير للأول فيلزم أن يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم الدليل سالما عنه **قال الفن الثاني في الفلكيات أقول** لما فرغ من مباحث الفن الأول شرع الآن في مباحث الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسره على فصول فصل في استدارة الفلك ولنقدم على إثبات المط ما ينتفع به فيه وهو أن الأبعاد التي تعتبر في الأجسام وهي الأبعاد المتقاطعة على الزوايا القائمة ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فهذه الأطراف الستة للأبعاد الثلثة هي الجهات الست التي يقع إشارات الجمهور إليها مثل الأبعاد المعتبرة في بدن الإنسان ثلثة أحدها البعد الواصل بين رأسه وقدميه وهو الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي رأسه من نهايتي امتداد الطول حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منها في تلك الحالة تحت وما يلي أقوى الجانبين

Copyright © King Saud University